المغرب ـ الجزائر أو التباس العلاقات

عبد الصمد بلكبير

وضع تاريخي معقّد

وشائج القربى، بل التطابق والوحدة، بين الجزائر والمغرب بارزةٌ وخفيّةٌ في آن: طاغيةٌ بحكم الموضوع وشرائطه، غير أنّها مهمَّشة بحكم الإرادات الحاكمة في الداخل والخارج.

فعلى مستوى الجغرافيا، تتشابه جميعُ المكوِّنات: إذ ثمة امتدادٌ طبيعيٌّ واحدٌ بأرضه ومناخه، وثمة بنيةٌ بشريةٌ تشكّلتْ من الهجرات المتتالية من الشرق أو الجنوب.

أما على مستوى التاريخ، فهو قرين الجغرافيا البشرية والطبيعية. إنّه تاريخ واحدٌ وموحّد، منطلقًا ومسارًا وغايات. وتلتحق، بذلك، الثقافةُ أو الثقافاتُ؛ وأهمُّ مقوماتها. اللغةُ والدينُ. وهما في المنطقة جميعًا لا يشكّلان المشتركَ فحسب، وإنما الموحّدَ والجامعَ أيضًا فمنذ رسوم وخربشات الكهوف، وحتى أُولى التواصلات البشرية والتجارية والثقافية ـ الدينية مع مشرق الفراعنة والعاشوريين، إلى التفاعلات السياسية مع الفينيقيين والرومان والوندال، ثم العرب المسلمين، ظلّ تاريخُ المنطقة متشابهًا في كليّاته وأجزائه

وإذا كانت منطقةُ المغرب العربي قديمًا قد دَخلت التاريخَ (السياسةَ والدولة) لأول مرة من البوّابة «الجزائرية» من خلال التبعية للإمبراطورية الرومانية، فإنّ التجربة القرطاجية في تونس كانت أقربَ في إنجاح استنبات مفهوم «الدولة.» غير أنّها انهزمتْ ـ هي كذلك ـ واندثرتْ، بعد أن تركتْ كسابقتها خبرةً متقدمةً مع حضارات العصر وثقافاته وديناته.

ويبدو أنّ نواة أول دولة مغاربية حقيقية كانت تلك التي أسسها المولى إدريس الأول (أواخرَ الثامن وأوائل التاسع الميلادي)، حليف أمازيغ الأطلس المتوسط بالمغرب، والذي لم يقف عنده إلاّ لأنّه الأقصى عن تهديدِ وملاحقةِ طريديه الأمويين في الشام. ومنذ ذلك الوقت، كَتَبَ القدرُ على هذه الجغرافية القصية (المغرب) أن تتحمل غالبًا، إنْ لم نقل دائمًا، مسؤوليةَ تأسيس أو استقبال عواصم الدول المغاربية المتعاقبة، وذلك بحكم الجغرافيا. فالجذور الإفريقية (البشرية ـ التجارية) والمتنفَّس الثقافي الأوروبي (ايبريا) أقربُ إلى المغرب منها إلى غيره من أقطار المغارب الأخرى. وحالات التأسيس لـ «دول» موازية ومنافسة حالاتٌ نادرة، تتراوح بين الفوضوية (الطاهرتية) بالجزائر، أو التابعة والملحقة لـ «الحفصيين» في تونس.

يسود لدى المؤرخين اعتقادٌ بأنّ التباعد بين أقطار المغارب بدأ مع انطلاق زمن انهيار جنوب المتوسط ونهوض شماله، عنيتُ زمنَ التحول البشري الثقافي والسياسي في إيبريا (إسبانيا) وتحوُّل طرق التجارة العالمية وبداية تفكك الإمبراطوريات العربية ـ الإسلامية في المشرق والمغرب وهذا الحُكْم، في تصوري، غير دقيق؛ ذلك لأنّ جديد القرن السادس عشر العربي وما تلاه، إلى حدود دخول الاستعمار الأوروبي البلادَ العربيةَ جميعًا تقريبًا، كان التغييرَ الاستراتيجيَّ للتحالفات المشرقية مع الفرس، والمغربية مع أوروبا (إيبريا)، والاستعاضة عن ذلك مشرقًا ومغربًا بالتحالف مع الأتراك ودولتهم الناهضة ـ حمايةً لكيانٍ وتحصينًا لدينٍ وأملاً في مستقبل أضحى مهدَّدًا من قبل نهوض رأسمالي أوروبي أخَلَّ بميزان القوى بين جنوب المتوسط وشماله.

هذا التحالف العربي ـ التركي كان بالطبع لمصلحة الطرف الأقوى فيه، واتخذ عدةَ صيغ تراوحتْ بين إلحاق وتبعية مطلقة لبعض أجزائه، واستقلالٍ كاملٍ لأجزاء أخرى، أو ما بين ذلك. ولم يكن المغرب تابعًا للدولة العثمانية، لكنّه لم يكن بعيدًا عن تأثيراتها؛ فرغم ما يقال من أنّ المغرب انفصل عن بقية أجزائه حفاظًا على استقلاله السياسي، فإنّ واقع الحال يَشْهد على أنّ الدولة السعدية في المغرب لم تكن منفصلةً حقيقةً عن الاستراتيجية التركية في المنطقة جميعًا ومن ثم فإنّ منطقة المغارب بقيتْ في ظل السيادة التركية، المباشرة أو غير المباشرة، متحدةً في شروط اقتصادِها وثقافتِها وحركةِ بشرها، بل وفي شروط واستراتيجية سياساتها الإدارية والعسكرية

وهكذا ندرك أنّ التباعد المغربي ـ الجزائري لم يبدأ إلاّ مع الاستعمار في القرن التاسع عشر للجزائر أولاً (١٨٣٠) ثم تونس ثانيًا (١٨٨٢) وبواكير القرن العشرين. فالقرن التاسع عشر كان

قرنَ مقاومةٍ مغاربيةٍ شملتْ مجتمعاته ودولَه (مثلاً، معركة إيسلي المغربية ـ الفرنسية عام ١٨٤٤ على الحدود مع الجزائر). بل إنّ اكتساح الاستعمار الفرنسي، خاصةً لبقية أجزاء المغارب، قد ساهم في إعادة إنتاج وحدتها الثقافية أكثرَ مما باعد بينها وحتى الخصوصية الاستعمارية للمغرب، والمتمثلة في ازدواجية مستعمِره (فرنسا ـ إسبانيا)، لم تَبْعد عنه الجزائرُ نفسها؛ ذلك لأنّ الجزائر بدورها تعرَّضتْ لهجرات بشرية من إسبانيا زمنَ الحرب الأهلية وما تلاها بالدرجة نفسها تقريبًا التي تعرّض لها المغربُ الأقصى، الأمرُ الذي كان له تأثيرٌ مباشرٌ على بنيتها الثقافية. والمعروف أنّ الحدود في ظل الاستعمار الفرنسي كانت مفتوحةً بين بلاد المغرب. فالبشر والسلع والأفكار كانت تنتقل بأسهل مما هي عليه الآن. وأكثر لحظات الوحدة بن البلدين تجلّت في بدايات تأسيس الحركات الوطنية المغاربية، سواء في صيغة «نجمة» شمال إفريقيا (الزعيم مصالي الحاج)، أو «اتحاد طلبة شمال إفريقيا المسلمين» في باريس، أو «مكتب المغرب العربي» بالقاهرة، أو تنسيقية جنيف (شكيب أرسلان)، وصولاً إلى تأسيس المقاومة وجيش التحرير الذي لم يُتصوَّرْ إلاّ مغاربيًا ـ تنظيمًا وتمويلاً واستراتيجية. وكان الرهان موفّقًا؛ فوحدة النضال ستَضْمن الاستقلالَ كما تَضْمن دولةَ الوحدة.

وقد انتبهتْ فرنسا الاستعمارية إلى هذا الخطر المزدوج/المتعدد، فاتّخذت استراتيجيةً مضادة كانت مؤشِّرًا أوليًا على ترسيخ التباعد ـ بل التصادم ـ المغاربي اللاحق. وقد تمثّلتْ هذه الاستراتيجية في فصل «استقلالات» بلاد المغرب بعضها عن بعض، زمنًا ونمطًا وقيادةً. وهذا ما أدّى إلى عزل الجزائر، وإلى خلق ما يمكن وصفه بـ «الحالة الجزائرية»، وهي منتوجٌ استعماريٌّ فرنسيٌّ أصيل قبل أن يكون مصريًا (عربيًا) أو روسيًا أو أميركيًا لاحقًا.

فهل كان على جيوش التحرير المغاربية أن تَرْفض وضعَ السلاح إلى حين استقلال الجميع وبناء الكيان المغاربي الموحد؟! أمْ كان عليها فقط أن تَقْتصر على بناء كيانات سياسية دولتية موقّتة وتشتغل كخلفية لمعركة الجزائر إلى حين تحريرها وبناء دولة الوحدة المغاربية، كما صَنعتْ فيتنام أو اليمن لاحقًا؟ للحقيقة نقول: إنّ الأقلية التونسية (بن صالح) والجزائرية (بوضياف) والمغربية (علال الفاسي والمهدي بن بركة) كانت قد وَعَتْ خطورةَ التحدي الاستراتيجي الاستعماري وأخطاره، غير أنّها لم تستطع إنتاجَ استراتيجية بديلة مضادة له، فسقطنا منذ ذلك في المحظور الذي لا زلنا نَحْصد جميعًا ـ شعوبًا ودولاً ـ نتائجه الكارثية.

هذا الوضع التاريخي المعقّد هو الذي ساهم إلى حد كبير في خلق الوضعية التي يعيش على إيقاعها البَلَدان. لكنّ ذلك لا يمنعنا من استقراء عناصر أخرى قد تُوضح أكثرَ أسباب التوتر المغربي ـ الجزائري المزمن

أسباب التوتُّر بين البلديْن

١ ـ يكاد يكون وضع البلديْن متطابقًا من حيث الآليات الاقتصادية والسياسية التي تتحكّم فيهما. وتلك هي بالذات ما يفرّق بينهما، بل ويضعهما في وضع التناقض والتعارض. ذلك لأنّ الرأسمال الاستعماري الذي شَوّهَ البنيات الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية لكلّ بلد، بحيث تنسجم مع حاجيات مركزه في فرنسا، مصطنِعًا تناقضاتٍ محليةً، بل وقنابلَ موقوتةً وغيرَ موقوتة اجتماعيةً وثقافيةً وسياسية، هو نفسه الذي شَوّه العلاقةَ بين الأقطار نفسها للسبب ذاته، جاعلاً من علاقاتها بالمركز الفرنسي أقوى بل وعلى حساب علاقاتها في ما بينها. والحقّ أنّ «الاستقلال» المقدَّم كسُمٍّ في الجسد المغاربي كرّس ذلك بما هو أسوأ من الوضع الاستعماري السابق.

٢ ـ أما النخب التي سُلِّم إليها هذا النمطُ من «الاستقلال» فقد كانت، عمومًا، من أبناء مدرسته. وقد أعادت إنتاجَ المفارقة نفسها المصنوعةَ سلفًا: فقد وُظِّفتْ وحدة اللغة والثقافة والسياسة الفرنسية لا لمصلحة التقارب والوحدة بين المغرب والجزائر، بل لخدمة التباعد والتمايز والتناقض بينهما. وقد أوهم الاستعمارُ الفرنسي كُلاً من البَلَديْن على حدة أنّه في

وحدة اللغة والثقافة والسياسة الفرنسية وُظِّفت لا لمصلحة التقارب والوحدة بين المغرب والجزائر، بل لخدمة التناقض بينهما

صدد بناء «دولة»؛ غير أنّ هذه لم تكن في حقيقتها سوى استمرار لإدارة الدولة التي تركها لها الاستعمارُ موحَّدةً فعلاً ولكنْ في إطار التبعية للأبناك وشركات التأمين والصناعة والتجارة الفرنسية.

٣ ـ وعلى صعيد الإستراتيجية المجتمعية والثقافية، أَنتج البلدان أو أعادا إنتاج البنيات العاكسة لأسسهما الاقتصادية والسياسية الازدواجية. فلأجل تسيير الإدارة والاقتصاد والجيش العصري، كان يَلْزم وجودُ لغةٍ أو ثقافةٍ «عصرية»؛ وليست هذه سوى تلك التي تَرَكها لهما الاستعمارُ بشرًا وذهنياتٍ وإعلامًا وتربيةً وتعليمًا وإدارةً فرنكفونيةً أما المجتمع الأهلي من سكّان البادية أو المهاجرين منها، فسيُستورَدُ لها أيضًا ثقافةٌ للضبط الإيديولوجي والسياسي: إمّا عن طريق المؤسسات التقليدية الموروثة (مثل مدرستَي القرويين وابن يوسف) أو المعادِ إنتاجُها (كمدرسة الحديث) بالنسبة إلى المغرب، وإمّا عن طريق استقطاب وتوظيف طريدي الناصرية من الإخوان المسلمين في الجزائر وذلك لخدمة حرب صغيرة أخرى تمثّلتْ في مواجهة الفرنكوفونية (الملتبسة غالبًا بالقناع الأمازيغي). وهذا ما جعلنا أمام ثقافتين ومجتمعين، بل إزاء أمتين في دولة واحدة. ولكي يستمرّ هذا التناقض كان لا بد من وجود بديل مجتمعي ثقافي تاريخي تُنْتجه نخبةٌ عصريةٌ وطنيةٌ ديموقراطية رائدة حقًا ـ وهو ما كانت الجزائرُ قد افتقدتْه منذ انقلاب ١٩٦٥ حين تسلَّم الجيشُ مقاليدَ مصيرها إلى حين انفجار التناقضات في صيغةِ فتنةٍ لا يُرى حتى الآن أفقٌ لنهايتها.

أما المغرب، فقد كانت حظوظُه أفضل، غير أنّه اليوم يَخْسرها تدريجيًا وينتهي عمليًا نحو القَدَر الموحّد للمنطقة. ذلك لأنّ طابع استمرارية مشروعيّتَيْ إدارتَي الدولة والمجتمع فيه ـ المَلَكية والحركة الوطنية ـ والهوامش الديموقراطية الناتجة عن توازنهما سَمَحَ ببداية تأسيس البديل الثالث عن الازدواجية الموروثة والقاتلة. وهكذا تنافست الأطرافُ جميعًا، وخاصةً الأحزابُ الديموقراطية والنقاباتُ والطلابُ والصحافةُ والمثقفون، في بذل مجهودات جبّارة لأجل تأسيس ثقافة وطنيةٍ عصريةٍ دون استلاب، وتراثيةٍ دون تقليد، موحِّدةٍ وموحَّدةٍ، ومفتوحةٍ على مستقبل نضال تنموي وديموقراطي؛ رموزُها أكثرُ من أن يُحْصَوا، وقد اشتغلوا بكفاحيةٍ وألمعيةٍ، ففوّتوا بذلك ـ إلى حين ـ مأزقَ الاختيار المزيَّف بين حداثة ولكنّها فرنكفونية من جهة، وبين عروبة إسلامية ولكنّها تراثية وتقليدية ولا تقلّ استلابًا عن السابقة. غير أنّ انقلاب أواسط السبعينيات، ولاسيّما في التعليميْن الثانوي والعالي، أوقف هذا المدَّ الثقافي، خصوصًا بعد أن بدأ يتلقّح بزخم الفكر اليساري العالمي، خوفًا من عواقبه السياسية. ومنذ ذلك الوقت ارتدّت التجربةُ نحو عدّ عكسي، انتهى بها إلى شبه الحالة الجزائرية: انقسام ثقافي عمودي بين ثقافتين، ومجتمعين، وأكاد أقول أمتين، ليست بينهما علاقةٌ سوى الحقد والاحتقار والكراهية وربما العنف أيضًا

٤ ـ تحت تأثير وَهْم جزائر فرنسية، عَمَدَ المستعمِرُ إلى اصطناع جغرافية للجزائر غير منسجمة مع مجتمعها ولا «تاريخها.» والأخطر أن يتم ذلك على حساب جاراتها، وخصوصًا المغرب، الذي قزّمته (مع إسبانيا) إلى «دويْلة» تكاد لا تكون منشغلة إلاّ بقضايا الحدود في الجنوب والشمال والشرق. وعمليًا، فقد أدّى هذا الوضع إلى ترسيخ ثقافة الصراع الذي انفجرتْ شرارتُه الأولى عام ١٩٦٣ مباشرةً في حرب الرمال، وفي ١٩٧٥ بالوكالة عندما تبنّت الجزائرُ أطروحةَ البوليزاريو وراحت تدافع عنها في المحافل الدولية وتُسْندها بالمال والعتاد والأرض.

في الجزائر دولةٌ موروثةٌ كليًا عن الإدارة الفرنسية، ذاتُ طموح للاستقواء وللهيمنة، فتيةٌ حديثةٌ، تَمْلك جغرافيةً ممتدةً، في باطنها طاقاتٌ لا تَنْضب، متجانسةٌ سياسيًا، موحَّدةُ الإرادة والإدارة عسكريًا وأمنيًا، ورياحُ التناقضات الدولية ملبِّيةٌ لشهوات أشرعتها، تكاد تكون بدون ذاكرة حقًا، غير أنّ ذلك يُسْعف خيالَها أفضل ـ خصوصًا أنّ في قمطرها الموروث مشاريعَ عديدةً جاهزةً للإنجاز.

وفي المقابل، مغربٌ مثقلُ الذاكرة، وبالتالي الحركة، يكاد يكون بدون طموح عدا الاستقرار والسير البطيء، وذلك خوفًا من جيران يعتبرهم جائرين في الشمال والشرق، وكذلك في الجنوب

(موريتانيا) الذي ارتدّ عليه مع أنّه جزءٌ منه. وثمة أجزاء لم تزل مغتصَبة، وأخرى حولها نزاع. وفي الداخل معارضةٌ، بله معارضاتٌ، قويةٌ لم تجد معها سبيلاً إلى التوافق، وإدارةٌ غيرُ متجانسة، وتفقيرٌ ناتجٌ عن طبقة وسطى لم تجد مجالاً للتوسع وللاستثمار غيرَ أراضي الفلاحين تَنْتزعها منهم فيهاجرون إلى المدن ليطوّقوها بأحزمةِ الحقدِ والانتفاضات المتلاحقة.

في مثل هذه الظروف تولّدَ حذرٌ مغربيٌّ شديد من الجار الطموح والمناوش والمستفيدِ والمغذّي للتناقضات المغربية المدنية والعسكرية: لقد غدا المغرب في حالة دفاع دائم عن نظامه وعن حدوده، مستفيدًا من التناقضات الدولية بشكل جيد، مضيفًا إليها تطلعًا إلى تحالفات مشرقية فكّتْ عزلتَه وضعفَه غيرَ ما مرةٍ ماليًا وسياسيًا وعسكريًا.

٥ ـ مع حلول العام ١٩٧٥ سيطرأ جديدٌ مغاربيًا عمومًا، ومغربيًا خاصةً، وسيتحكّم حتى يومنا في تاريخ المنطقة. فقد كان التحالف العالمي، بقيادة أوروبا (شرقها وغربها)، فضلاً عن الصين والعرب وإفريقيا، قد انتهى بالولايات المتحدة الأميركية أوائلَ السبعينيات إلى هزيمتين أو هزيمة ونصف: الأولى في فيتنام، والثانية في «الشرق الأوسط.» وكان عليها بعد أن جَرّتْ أذيالَها من الشرق الأقصى عسكريًا أن تعيد دخولَه سلميًا، أيْ مدنيًا وتجاريًا (سوق الصين خاصةً)، وأن ترتدّ على الإخوة الأعداء في أوروبا الغربية بالهجوم على مواقعهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط خصوصًا (من خلال رفع أسعار البترول، والتبنّي المطلق لإسرائيل، وتخريب لبنان، وحصار ليبيا... وصولاً إلى احتلال العراق)

وفي انسجامٍ بين المطامح المشروعة لاستكمال وحدة التراب الوطني المغربي، والخوف الأوروبي (الفرنسي خاصةً) من خطر اصطناع كيان قزم في صحراء الجنوب المغربي يكون بمثابة قاعدةٍ أميركيةٍ في المنطقة، توحّدت الإرادتان المغربية والأوروبية في مسيرة شعبية وديبلوماسية أدّت إلى استرجاع الأرض وسط توافقٍ مغربي ـ موريتاني موقت.

في ظروف هذا الصراع الدولي المحموم عاد كلٌّ من المَغرب والجزائر إلى تقاليده وإلى ذاكرته: إلى التقاليد والذاكرة العريقة بالنسبة إلى المغرب (الإمبراطوري تاريخًا)، وإلى التقاليد والذاكرة الحديثة الاستعمارية طابعًا بالنسبة إلى الإدارة العسكرية الجزائرية. أما أميركا فقد اشتغلتْ بالوكالة لتحقيق أغراضها بالرهان على تناقضات خصمها الأوروبي (فرنسا وإسبانيا) وتناقضات دول المنطقة (المغرب والجزائر خاصة) فقد عجزتْ فرنسا، حتى اليوم، عن فكّ تناقضات الجزائر والمغرب في إطار استراتيجية توحيدية أبعد هي دولة «اتحاد المغرب العربي،» مضيفةً إلى ذلك تسهيلَ عقد تحالف بين إسبانيا والجزائر ضدّ جارهما الضعيف، ولكن المخيف، بحكم ثقل ذاكرته من جهة وما تَحْبل به رهاناتُه الديموقراطيةُ والتنمويةُ «التوافقية» من جهة أخرى.

حساب الربح والخسارة

هَدَفَ المغربُ، من أجل موازنة قواه مع جاره الخصم، إلى لحم جبهته الداخلية بإسمنت «المسلسل الديمقراطي،» الذي انتهى في أوجِهِ إلى ما سُمّي بـ «التناوب التوافقي» المتعثّر حاليًا، وصمد حتى اليوم في أرضه (أيْ صحرائه الجنوبية) بشريًا واقتصاديًا وعسكريًا وديبلوماسيًا. غير أنّ ذلك تمّ، حتى الآن، على حساب برامجه التنموية والتشغيلية، وعلى حساب علاقاته الخارجية، وخاصةً الأفريقية، فضلاً عن النزيف المالي والسياسي والاختلالات في مختلف بنياته، لاسيّما على مستوى إدارات الدولة وأجهزتها المختلفة.

أما بالنسبة إلى الجزائر فلقد تضاءل تدريجيًا، ولكنْ بسرعة، دورُ الحزب الوحيد في تأطير المجتمع ومراقبة الدولة، وتضخّم، بالمقابل، دورُ الجيش؛ وتباعَدَ المجتمعُ أكثر فأكثرَ عن دولته ـ وانفجرتْ أحداثُ ١٩٨٩، وتسارعت الوقائعُ المعروفة: حرياتٌ بدون ضوابط، تعدديةٌ للتمييع، مفاجآتٌ انتخابية ارتدّ فيها سحرُ الدولة (قوانينُها الانتخابية الملغومة) على أصحابها، ثم الانقلابُ الإداري ـ العسكري على التجربة والذي أريد له أن

الرابح الأكبر هو أميركا التي اقتسمت مع فرنسا في الجزائر سوقَ البترول والغاز واحتكرتْ سوقَ الحبوب

يكون أبيضَ فاستحال أحمرَ قانيًا حتى اليوم. ولا يريد الحكّام الحقيقيون للجزائر (الجيش) أن يعترفوا بأنّ تلك العواقب هي الحصاد المنطقي لما زرعوه في المنطقة من سياسات انتهازية، على الأقل في المسألة الأمازيغية التي شرعوا لها «حقَّ المصير» الذي لا يقلّ في شروطه عمّا تطالِب به لـ «شعب الصحراء» المزعوم والمصطنع في مختبرات المخابرات العسكرية لدول المنطقة ـ بما فيها الفرنسية في العهد الاستعماري السابق. وفي المقابل لا تتوانى الجزائرُ في اتهام المغرب بتغذية تناقضاتها الداخلية، سواء من خلال «التهريب» قبل إقفال الحدود أو «تسريب المخدّرات» (حسب الادعاء الجزائري) أو مسالمة «الإسلاميين» في الداخل. لكنّ ما نجده في المحصّلة هو خسارة البلدين، وانتحار الطرفين، وضعف الدولتين.

ولأنّه لا خسارة بدون أرباح، والعكس صحيح، فسنلاحظ عند المقارنة أنّ المغرب مع ذلك ربح حتى الآن: أ ـ فقد أعاد إنتاجَ مشروعية الدولة، انطلاقًا من المسيرة الخضراء وما تلاها ب ـ وهناك فرصة ثمينة أمامه لإعادة بناء جيش وطني. ت ـ وثمة تراكم تراث قانوني ومؤسساتي ومجتمعي ديموقراطي ث ـ أما بالنسبة إلى استكمال الوحدة الترابية، فإنّ المغرب يَصْنع مع مواطنيه يوميًا وقائعَ جديدةً ومتراكمةً لا يمكن تجاوزُها أو إلغاؤها.

أما الجزائر، فلا شكّ في أنّ فتنتها ستكون في المحصّلة لمصلحة دمقرطتها. ذلك لأنّ للحروب نهاياتٍ حتمياً، ولن تكون نهاياتُها الجزائرية سوى في اتجاه اتفاق حقيقي وملزم للجميع على أساس دولة الحق والقانون والحريات والمؤسساتِ وفصل السُّلط والسيادة الشعبية عن طريق الصناديق الانتخابية. يَسْمح بذلك أكثر أنّ للجزائر دولةً قويةً، ومجتمعًا مدنيًا يكافئها، ومقوماتٍ جغرافيةً واقتصاديةً مسعفة.

أما الرابح الأكبر في المنطقة، فهو حتى الآن الولاياتُ المتحدة الأميركية، التي اقتسمتْ مع فرنسا في الجزائر سوقَ البترول والغاز، واحتكرتْ سوقَ الحبوب، ويستمرّ الصراعُ مفتوحًا على سوقين: السلاح، والسوق اللغوية ـ الثقافية. وهي لا تتوانى على هذا الصعيد عن التحالف مع المجتمع (الإسلاميين) ضدًا على الفرنكوفونية ورموزها في إدارة الدولة، وهؤلاء هم أنفسهم محميُّون من قِبل شركات السلاح الفرنسية وإدارةِ دولتها.

لقد انتهى الأمرُ بالديبلوماسية المغربية إلى وضع الملف في مجلس الأمن، فحَكَمَ على مصير أرضه ـ بله دولته ومجتمعه أيضًا ـ بأن يكون بين يدي الولايات المتحدة؛ وهذه لا شيء يُرغمها حتى الآن على الإسراع بحلّ ذلك الملف. بل على العكس: فاستمراره كأزمة في المنطقة يَخْدم سياساتها الابتزازية لدولها، والاستنزافية لأوروبا. ولن يكون موقفُ الولايات المتحدة النهائي على الأرجح لمصلحة أيّ من الأطراف المتصارعة، وخاصةً المغرب، الذي لا يُتصوّر أن تمكّنه من ٣٥٠٠ كلم من الشواطئ الطبيعية وحوالى مليون كلم إضافية من البحر والمحيط، فضلاً عن بقية مقوماته، خاصة التاريخية فماذا سيبقى دونه والتقدم، بعد ذلك، سوى سلاح الديمقراطية، وقد بدأ يتلمس تجاربَها وفوائدَها؟!

فهل انتهى «الفأران» استراتيجيًا إلى المصيدة الأميركية نفسها؟!

الحقّ أنّ ثمة بديلاً راهنًا عن هذه الخاتمة أمام البلدين. ويتجلّى ذلك في تجاوز تناقضاتهما المصطنعة والمدمِّرة لكيانيْهما ومستقبلهما، والاندراج في التحالف التاريخي والاستراتيجي الذي يتأسس مع أوروباَ والوطن العربي وبقيةِ الدول والشعوب التي تصطلي بنيران السيطرة الأميركية؛ إضافةً إلى الاندراج في الصراع الراهن من أجل دقرطة العلاقات الدولية الظالمة والاستعمارية السائدة باعتبار ذلك وحده الكفيلَ بدقرطة العلاقات البينية والقومية من جهة، والعلاقات الداخلية لكل وطن على حدة من جهة ثانية.

آفاق العلاقات بين البلدين

إنّ قضية الصحراء قد سَمحتْ لمؤسسة الجيش في البلديْن بالاستقواء على حساب جميع المؤسسات الأخرى، وعلى رأسها مؤسساتُ ما يسمّى بالمجتمع المدني، وبالتالي البنيات التحتية للديموقراطية. والحال أنّ الحل الشامل والإستراتيجي لقضايا

الخلافات بين الشعوب يقوم على تحكّمها في مصائرها. وخارج تحرير إرادة الشعبين، واتساع نطاق الحريات الديموقراطية في البلديْن، فإنّه لا يوجد أملٌ مطلقًا في تحويل التناقض إلى وئام، والتنافر إلى وحدة.

غير أنّ سبيلَ الديموقراطية هو أيضًا الوحدةُ ومؤسساتُها المختلفة، وأهمُّها وحدةُ السوق وحريةُ التنقل وتبادل السلع والأفكار والأموال والبشر. وهذه حتى الآن تَحُول دونها أنظمةُ الحكم العسكرية أو شبه العسكرية. وفي هذا الصدد، لا يجوز غضّ النظر عن نقد حركات ومؤسسات المجتمعيْن المدنييْن في البلديْن؛ فلقد أظهرتْ هذه عجزًا بيّنًا على جميع المستويات والميادين. فالأحزاب والنقابات والجمعيات، بما فيها الرياضية والفنية والثقافية، جميعُها أخلّ تقريبًا بواجباته وقصّر عن تحمُّل مسؤولياته. ونتصور أنّ السبب الرئيس في ذلك هو تبعيتُها عمومًا لإدارة دولتيْها، وخاصةً في ما يتصل بالعلاقات الثنائية وعموم العلاقات الخارجية. والمثير في هذا الصدد أن ينطبق الوضعُ نفسُه حتى على جاليتَي البلديْن في أوروبا (ولاسيّما فرنسا وبلجيكا وألمانيا) حيث وجودُ الجاليتيْن كثيف وحيث حريةُ الحركة وضعفُ المراقبة!

وإذا كان ثمة من أمل فهو في إعادة الحياة إلى فكرة «المغرب العربي،» وذلك عن طريق تأسيس وتفعيل صيغ متعددة للتنسيق والمبادرة والفعل، من قبل أحزاب القطريْن ونقاباتهما وطلبتهما وشبابهما ونسائهما ومثقفيهما... إلخ، وأن يمارسوا الضغط جميعًا على الدولتين في اتجاه. أ ـ فتح الحدود. ب ـ إعادة إحياء مؤسسات «اتحاد المغرب العربي،» والبدء الجدي في تنفيذ الاتفاقيات (٣٣ اتفاقية) المصادَق عليها من قبل أعلى هيئاته.

لقد أقفلوا الحدودَ لأنّها بدأتْ تسمحُ للشعبين في البلدين ـ وعن طريق ما يُعتبر في منطق السلطتيْن ومصلحتيْهما «تهريبًا» ـ بإنجاز ما لم تستطعه هاتان السلطتان: من وحدة تدريجية للسوق، ومن ثم تقاربٌ أكبر وتطابق لمصالح الشعبيْن خاصةً من خلال الطبقتين الوسطى والصغيرة ولما كانت الحركة الإسلامية قد تداخلتْ واستفادتْ من هذا «الرواج،» ولاسيّما في الجزائر التي تَسْتورد أكثرَ مما يَسْتورد المغربُ، فقد اعتُبرتْ منافسًا «غيرَ شرعي» لأجهزة أمن الحدود التي كانت تَعتبر «التهريبَ» امتيازًا خاصًا بها.

وعلى كل حال، فثمة جديد منذ ذاك الوقت إلى اليوم. فلقد تقاربتْ أنظمةُ الاقتصاد والحكم في البلديْن. إذ سواء على مستوى القوانين والأنظمة الاقتصادية التي تتّجه نحو الليبرالية في الجزائر، أو على مستوى التجربتين الوليدتين للديموقراطية في البلديْن، فإنّ المبرّرات الإيديولوجية السابقة للتنافر والتباعد هي في سبيلها نحو الزوال. وهذا من شأنه أن يشجّع مناضلي الشعبيْن ومثقفيهما وأحزابهما وجمعياتهما على التحرُّك والضغط والتنسيق بعيدًا عن أجهزة إدارتي الدولتين. ويستطيع المَهْجرُ الأوروبيُّ والأميركيُّ أن يكون ـ موقّتًا ـ مركزًا لتنسيق الحركة وتوجيه الفعل الشعبي في البلاد المغاربية جميعًا.

ثمة مشجِّع ظرفيٌّ آخر؛ ذلكم هو امتدادُ التناقضات في صفوف الرأسمالية العالمية، وخاصةً الأميركية والأوروبية ـ وفي المقدمة منها فرنسا. والمغرب العربي لا يوجد بعيدًا عن ذلك، ويجب على شعوبه ونخبها أن تحدِّد موقعَها في هذا الصراع؛ وذلك لا يكون بغير التحالف مع الطرف الأقرب إلى مصالحنا، ولكنْ مقابل التزامات متبادلة واضحة ومعلنة فنحن من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية أوروبيون، ومصالحُنا مرتبطة بهم، ولا يجوز التردُّدُ في الاندماج مع إستراتيجيتهم، بل وتطويرُها في اتجاه أن تَبْلغ ما كانت عليه الأوضاعُ في الستينيات عندما تأسستْ ضدًا على أميركا جبهةٌ عالميةٌ شملت الأوروبيتيْن والصينَ وعمومَ آسيا وإفريقيا والعرب (مصر جمال عبد الناصر). إنّ الآفاق الموضوعية اليوم تَحْبل بهذا الوليد وهو يتخلّق مجددًا في رحم العالم، بعد أن اغتيل شقيقُه السابق، وهو بعدُ في عزّ عنفوانه، وذلك باغتيال رموزه والإطاحة بأنظمته. ولقد كانت المواقفُ من الحرب العدوانية الأخيرة على العراق مؤشّراتٍ تَحْمل عظيمَ الدلالات على الآفاق المنظورة لهذا المستقبل المحتمل والمؤمّل. غير أنّ مصالحنا في الجانب

الأحـزاب والنقـابات والجـمـعـيـات جـمـيـعُـهـا آخل تقـريبـًا بواجباته في الـتـقـارب بين البلديْن بسبب تبعيتها عمومًا لإدارة الدولتيْن

الثقافي، بالمعنى العام والشامل للكلمة، تَفْرض علينا أن نستقلّ عن أوروبا مـا أَمْكَنَ ونقـتـربَ من أمـيـركـا مـا أمكن. ونَقْـصـد بأوروبا: فـرنسـا خـاصـةً؛ فـهي المسؤولةُ من قبل أوروبا على سياساتها في جنوب الأبيض المتوسط وهذه لا ترى علاقةً غيرَ مشروطة بسيادة ثقافتها ولغتها وبالتالي رموزها البشرية. والحال أنّ هذه السيطرة الثقافية هي ما يفسِّر اليوم بعضًا من تأخرنا ومن تبعيتنا ومن تناقضاتنا السالبة.

إنّ تشتّت جبهاتنا الداخلية اليوم، ومن ثم عجزَها عن الفعل، بل وقـصـورَها عن بلوغ الـتـوافق حـول الدولة الديموقـراطيـة ومؤسساتها، ناتجةٌ كلّها في جزء منها عن هذا التوزع بين الاستـراتيـجـيتين، وعن اخـتـراق هاتين لجـبـهـاتنا الداخلية وتحكّمهما في مسارها. في الجزائر مثلاً، أميركا تُحالف الإسلاميين وتستـعـملهم ضدّ الفرنكفونيين في إدارة الدولة والمجتمع، فتحرِّض بذلك جزءًا من العسكريين على الاقتراب منها (أيْ من أميركا) ثم «اختيار» التحالف معها ـ وهو ما بدأ مؤخّرًا. وهي في الوقت نفسه تَسْتخدم موضوعَ الصحراء في اتجاه يبدو متناقضًا في الظاهر، وليس هو كذلك في العمق: إذ توحي للمـغـرب بأنّـهـا تؤيِّده، فـتـتـحـدّث عن السـوق الحـرة والمشتركة بين البلدين، وبالتالي عن جنان عدن الموعودة؛ ولكنْ يتّضح بعد ذلك أنّها فقط تبتزّ مواقفَه في الشرق الأوسط وغيره لمصلحة مخططاتها. وهي تغري الجزائرَ بالارتماء النهائي في أحضانها بديلاً عن المغرب ـ وهو ما حصل فعلاً والخاسر في الحالتين هما البلدان والشعبان الجزائري والمغربي.

المطلوب، إذن، الخروجُ الحازمُ والنهائي من هذا العبث الطفولي، الذي يذكّر بسلوك دولنا ونخبها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما كان روّادُ الاستـعـمـار من المبشّرين والتـجّـار والجـواسيس يتـلاعبـون بسذاجـةِ وأهواءِ ومطامع المسؤولين والنخب في الدول والمجتمعات التي ستصير لاحقًا مستعمراتٍ أو شِبْهَها. وذلك لا يكون اليوم بغير الانفتاح بعضنا على بعض، والحوار المتبادل، والتفكير المشترك، والبحث عن استراتيجية موحّدة للمجتمعات وللدول تكون متكاملةً ومندمجة.

إنّ على التـيـارات الكبرى الثلاثة التي تمخّض عنها التـاريخُ المغربي والمغاربي والعربي عامةً أن تتحاور وتتعاون وأن تصل إلى توافق لا يمكن أن يتم إلاّ من خـلال الديموقـراطيـة، التي تعني سيادةَ القانون وحيادَ الإدارة والتعدديةَ وإشاعةَ الحريات والتناوب على السلطة عن طريق صناديق الاقتراع في انتخابات حرة موضوعية ونزيهة. والتيارات الثلاثة المقصودة هي: ١ ـ التيار الليبرالي، وهو أعرقها، ويَشْمل جميعَ مَنْ يَطْرح قضيةَ الحكم والديموقراطية سبيلاً وحيدًا لحل المعضلات ٢ ـ التيار الاشتراكي، ويَشْمل كلّ مَنْ يطرح معضلةَ التفاوتات الاجتماعية ويلحّ على العدالة في توزيع الثروة الوطنية ٣ ـ التيار الهوياتيّ، ويَشْمل جميعَ مَنْ يلحّ على مسألة «مَنْ نحن؟» قبل سؤال «ماذا نريد؟» أيْ يركّز عمليًا على المسألة الثقافية بالمعنى الشامل العميق للمصطلح؛ وبالطبع فالإسلاميون هم اليوم معظمُ هذا التيار

لا بديل عن ذلك التـوافق سـوى مـا نشـاهد ظواهرَه وبوادرَه: الاقتتال الأهلي بالفكر وبالسياسة وبالأجساد، واستقواء أنظمة الدولة الشـاملة العسكرية أو البوليسـية، واسـتـمرار سـيادة الرأسـماليات الدولية على الشعوب والدول المستضعفة إلى درجة الاحتلال الذي يحصل اليوم للعراق الشقيق، وقد يحصل غدًا لبلدٍ لا ندري ما سيكون!

عبد الصمد بلكبير
أستاذ بكلية الآداب جامعة القاضي عياض/مراكش